



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Education and Scientific Research

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -

University of Mohamed el Bachir el Ibrahimi- Bba

كلية الحقوق و العلوم السياسية

Faculty of Law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص

مبدأ الوجاهية في المحاكمة الجزائية الافتراضية

تحت إشراف الدكتور:

كمال فرشة

من إعداد الطالبين:

عبد العالي طرش

زكرياء دشاش

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
		رئيسا
		مشرفا
		ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 - 2023م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرافان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدي إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له).
وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل ونشكره على أن وفقنا لإتمام هذا العمل
المتواضع.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف "كمال فرشة" الذي رافقنا طيلة هذا البحث وأمدنا
بالمعلومات والنصائح القيمة راجين من الله عز وجل أن يسدد خطاه ويحقق مناه فجزاه الله عنا كل
خير.

وأخيرا لا يفوتنا أن نعبر عن بالغ تحياتنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث
المتواضع.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى

وعلى أهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لشمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد

والنجاح بفضلته تعالى.

أهدي تخرجي هذا إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن

يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار والدي العزيز .

إلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان والتفاني وإلى بسمة الحياة وسر الوجود وإلى

من كان دعائها سر نجاحي أغلى الحبايب أُمي الحبيبة.

إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها و عرفت معهم معنى الحياة إخوتي

وأخواتي.

زكرياء دشاش

إهداء

إلى من أوصى بها الله عز وجل، إلى من حملتني وهنا على وهن.

إلى التي مهما قلت فلن أوفيها حقها من الشناء، إلى التي سهرت الليالي وفعلت المستحيل من أجل توفير الأفضل والأحسن لنا فكانت نورا ينير دربي ونعمة من الخالق ربي، إلى رمز الحنان والعطف أُمي حفظها الله.

إلى رمز محبتي، ومنيع وجودي، ومفتاح فؤادي، إلى من حرص على تعليمي، ووفر لي كل ما احتاج إليه، إلى رمز المحبة والوفاء أبي حفظه الله

إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها و عرفت معهم معنى الحياة إخوتي وأخواتي.

إلى رفيق المشوار الذي تقاسمت معه هذا العمل، دشاش زكرياء رعاه الله ووقفه

طرش عبد العالي

مقدمة

مقدمة:

ومن أهم تطورات تلك الحقبة التطور السريع الذي شهده العالم في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذي أدى إلى ظهور شبكة المعلومات الدولية المعروفة باسم الإنترنت. وقد مكنت الأخيرة من التواصل في شكل تبادل المعلومات الرقمية كجزء من بروتوكول موحد بين الأجهزة والشبكات الإلكترونية حول العالم، الأمر الذي ألقى بظلاله على معظم مجالات الحياة لدرجة تزويد عملائها بإمكانيات عديدة ومتعددة من خلال التطبيقات التي أثرت بشكل كبير على معظم جوانب الأعمال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية، ومن هنا تأتي الحاجة الملحة لحل مشاكل الحكم في القضايا وتسهيل إجراءات التنازع ومتابعة تطور العالم وتطوره بفضل إدخال التكنولوجيا الإلكترونية في الإجراءات الخلاقية على مستوى الهيئات القضائية في الجزائر.

دفعت الأهمية التي يحظى بها هذا المرفق المحوري بالمشروع الجزائري على غرار التشريعات المقارنة لتطويره وعصرنته عن طريق ملاءمته مع معطيات العولمة، وإدخال تكنولوجيات الإعلام في تسييره، سواء ما تعلق بالنشاطات الإدارية أو القضائية، ومن ثم عرفت الجزائر ما يسمى برقمنة قطاع العدالة الذي يعتبر أحد نتائج برنامج عصرنة العدالة، حيث أقر المشرع الجزائري هذه الرقمنة بموجب القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، وتعديل قانون الإجراءات الجزائرية لسنة 2015 الصادر بموجب الأمر رقم 15-02، ثم تعديل قانون الإجراءات الجزائرية لسنة 2020 بموجب الأمر رقم 20-04.

من جهة أخرى، وبما أن الهدف الرئيسي من إصدار أي نص تشريعي هو تحسين وإثراء الخدمة، فإن توفير المشرع الجزائري بشأن رقمنة النظام القضائي، خاصة فيما يتعلق بالتقاضي الإلكتروني، يفترض أن يكون تكريس لمزيد من الضمانات التي تتجسد أساسا في سرعة معالجة الملفات والحكم عليها، تسهيل الوصول إلى القضاء وتبسيط الإجراءات، لكنه

يواجه عمليا مجموعة من العقبات القانونية والتقنية التي ظهرت بمجرد تطبيق المحاكمة عن بعد في المواد الجنائية، خاصة في عام 2020.

ناقش الممارسون القانونيون، ولا سيما المحامون والقضاة، تأثير رقمنة القطاع، لا سيما في العمل القضائي، ولا سيما المحاكمات الجنائية للمتهمين في الحبس الاحتياطي وأولئك الموجودين في المؤسسات الإصلاحية، وتأثير هذه الرقمنة على ضمانات المحاكمة العادلة، سواء إيجابا أو سلبا. النزاعات الإلكترونية، التي من المفترض أن تكون آلية لتقريب المواطنين من النظام القضائي، لا معنى لها لانتهاك حقوق أو ضمانات التقاضي في النزاعات.

مما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما هو مفهوم التقاضي الإلكتروني؟ وما هي ضمانات المحاكمة

الجزائية الافتراضية العادلة؟

الفصل الأول:

التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية

تمهيد:

إن من أبرز ما استجد في هذا العصر التطور المتسارع الذي يشهده العالم في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اللذين أدى التفاعل بينهما إلى ظهور شبكة المعلومات الدولية التي تعرف بالإنترنت هذه الأخيرة أتاحت الاتصال على شكل تبادل المعلومات الرقمية في إطار بروتوكول موحد بين الأجهزة الإلكترونية والشبكات الموجودة في جميع أنحاء العالم والتي ألفت بظلالها على معظم ميادين الحياة حتى أتاحت للمتعاملين بها إمكانات كثيرة ومتعددة عبر تطبيقات أثرت تأثيراً بالغاً في معظم أوجه النشاط الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والعلمي وذلك دون حاجة للتنقل والحضور المادي ومن هنا ظهر التقاضي الإلكتروني الذي يعد نظام تقني من خلاله يمكن للمدعي أن يرفع دعواه يسجلها ويقدم المستندات ، يحضر الجلسات ويصدر الحكم في النزاع دون أن ينتقل إلى مبنى المحكمة وذلك باستعمال وسائل الإتصال الإلكتروني.

وبهذا فإن المحامي أو المتقاضي في إطار المحكمة الإلكترونية يقوم بتسجيل دعواه إلكترونياً فيبعث بالعريضة الافتتاحية عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان الإلكتروني المخصص لاستقبال الدعاوى وهذا الموقع يكون متاحاً أربعة وعشرين ساعة يومياً لمدة سبعة أيام في الأسبوع.

ويعتبر التقاضي الإلكتروني أحد آليات رقمنة قطاع العدالة والتي حددها المشرع الجزائري في ثلاث آليات . نظمها في ثلاث فصول من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة وهي، استحداث منظومة معلوماتية مركزية الوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية، إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريقة الإلكترونية ، وإجراءات وشروط استعمال المحادثات المرئية عن بعد.

المبحث الأول: ماهية التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية

يعد مفهوم التقاضي الإلكتروني مفهوما حديثا، ظهر نتيجة ظهور التكنولوجيا المعلومات الحديثة التي دخلت كل مجالات الحياة وأصبح انتشارها عالميا وخدماتها متنوعة واستخداماتها كثيرة شملت أيضا مجال القضاء الذي لم يحقق تقدما ملحوظا بالمقارنة بما حققته المجالات الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني وخصائصه

التقاضي الإلكتروني هو مصطلح e-filing والذي يشيد الانتباه أول ما يصل إلى السمع باعتباره الوثيقة المتطورة و النقلة السريعة و الثورة الهادئة في مجال تكنولوجيا المعلومات، فهي عبارة عن تطوير أداء أجهزة القضاء سواء من حيث الخدمات الادارية او القضائية.¹

الفرع الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني وأساسه القانوني

مصطلح قديم ظهر في منتصف السبعينات من القرن الماضي يقابله مصطلح التقاضي التقليدي يتفق المصطلحان في الموضوع وكذا أطراف الدعوى فكلاهما يهدف إلى تمكين الشخص من رفع دعواه أمام المحكمة المختصة قضائيا التي تنظر في النزاع وتصدر

¹ ترجمان نسيمية، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية مجلة الدراسات القانونية الصادرة عن مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحي فارس بالمدينة الجزائر، المجلد 5 ، العدد 2 جوان 2019، ص 122.

حكما بشأنه، لكنهما يختلفان في طريقة التنفيذ ففي إطار التقاضي عن بعد يتم التنفيذ عن طريق الوسيط الإلكتروني أمر الذي يجعله يتميز بعدد من الخصائص.¹

ويقصد بالتقاضي الإلكتروني أيضا: عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيدده علما بما تم بشأن هذه المستندات".²

فالتقاضي الإلكتروني يتطلب إنشاء وتصميم وبرمجة نظام قضائي لكي تتم عملية التقاضي من خلاله ويشمل هذا النظام المحكمة الإلكترونية والدائرة والأحكام لتنفيذ الأحكام المدنية.³ ويعرف التقاضي الإلكتروني بأنه سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف، والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الأنترنت).⁴

هو تنظيم تقني معلوماتي يتيح للمتقاضين تسجيل دعواهم، وتقديم أدلتهم، وحضور جلسات المحاكمة، تمهيدا للوصول إلى الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية، والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالمتقاضين دون حضورهم

¹ لوني نصيرة، التقاضي الإلكتروني في الجزائر ، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة البويرة الجزائر، 2021، ص 265.

² يوسف مباركة حنان عكوش ، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، جامعة عمار تليجي الأغواط، الجزائر، 2022، ص 545، ص 49.

³ منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي ، التحكيم الإلكتروني ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 46.

⁴ سنان سليمان الطياري الظهوري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي كلية القانون جامعة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة 2019 ، ص 20.

الشخصي ومباشرة التقاضي إجراءات التقاضي، من خلال هذا النظام، كما يتيح هذا النظام من خلال المحكمة الإلكترونية شفافية، وسرعة في الحصول على المعلومات.¹

الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في الجزائر

الأساس القانوني الدولي للتقاضي الإلكتروني في الجزائر سنقوم بعرض أهم الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر والتي تضمن فحواها فكرة التقاضي الإلكتروني تعتمد عليها الجزائر في عملية التحقيقات وسماع الشهود، ولعل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تعد أول وأهم قانون دولي ينظم هذه المسألة حيث نجدها تطرقت لفكرة "Videoconference" من خلال البند الثامن عشر من المادة 18.²

بخصوص المرجعية الدولية لاستخدام تقنيات الاتصال عن بعد في مجال العدالة، من بين هذه الاتفاقيات نذكر ما يلي:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 من خلال نص المادة 18 منها.

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، بموجب المادة 46 الفقرة 18 منها أشارت إلى تقنية الاتصال عن بعد.

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 69 الفقرة 02 منها.

الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، المادة 36 منها.

البروتوكول الإضافي الثاني للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية في المادة الجنائية، وقد تم توقيع عليه في ستراسبورغ في 08/11/2001 ودخل حيز التنفيذ في 01/02/2004.³

¹ بن زيد فتحي، محاضرات العدالة عبر الأنترنت لطلبة السنة الأولى ماستر ، تخصص إدارة الكترونية كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق جامعة محمد لمين دباغين - سطيف، 2021، ص 04.

² مرسوم الرئاسي رقم 02-55

³ لمزيد من التفاصيل راجع هشام البلاوي، المحاكمة عن بعد و ضمانات المحاكمة العادية مجلة رئاسة النيابة العامة، متوفر على الموقع (<https://a9lami.com>) ص 15.

الفرع الثاني : خصائص التقاضي الإلكتروني

إن أهم ما يتميز به نظام التقاضي الإلكتروني مجموعة من الخصائص تجعله يختلف عن أحداث التقاضي بالطرق التقليدية ويواكب التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات التي نقلت نوعية في مجالات الحياة المعاصرة، حيث يتميز الأول عن الثاني بسرعة وسهولة الاتصالات وإمكانية إرسال الوثائق والمستندات بين الأطراف المتعددة مما يؤدي إلى توفير الجهد والوقت والكلفة، ويمكن أن نحدد أهم الخصائص الرئيسية التي يتميز بها نظام التقاضي الإلكتروني.¹

1- حلول الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية:

- يسمى هذا النظام إلى إحلال الوثائق الإلكترونية محل الوثائق العرفية ويترتب على هذا :
- إحلال الدعائم الإلكترونية محل الدعائم الورقة بحيث تصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الذي يمكن طرفي النزاع من اعتماده في حالة نشوئه، مما يثير موضوع أدلة الإثبات الإلكترونية وأثرها باعتبارها من العوائق التي تتصدى لعملية نمو وتطور التقاضي الإلكتروني.
 - لص من الكميات الهائلة للملفات الورقية للدعاوى التي تكاد تمتلئ فيها غرف المحاكم وتخفيض تداولها إلى الحد المعقول وكذلك التخلص من عملية التخزين العشوائي لأسابيع وملفات وما يترتب عليها من ضياع وفقدان لها.
 - سهولة الوصول إلى المستندات والوثائق الإلكترونية والاطلاع عليها أسرع مما هو عليه في الملفات الورقية.

2 - تسليم المستندات والعوارض إلكترونياً عبر شبكة الاتصال:

المصطلح على تسليم الوثائق الإلكترونية عبر الإنترنت بالتنزيل Download، وهو "نقل أو استقبال أو تنزيل أحد الرسائل أو البرامج أو البيانات عبر الإنترنت إلى الحاسوب

¹ قانون 03-15 المؤرخ في 1 نوفمبر 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06، الصادرة في 53 فيفري 2015.

الخاص للمستخدم.

وهو ما يصطلح عليه قانونا بالتسليم المعنوي حيث يمكن نقل المستندات والملفات على الخط دون اللجوء الخارجي وهو عكس مصطلح، upload، الذي يقصد به تحميل عن بعد وهي عملية إرسال ملف أو برنامج إلى جهاز حاسوب آخر. لذلك نرى بأن الأجهزة الإلكترونية كالفاكس أو التلكس لها دور قانوني في تطبيق إجراءات التقاضي عن بعد بحيث يكون معاونا للقضاء في التجميع والحفظ وفي الإعلانات وإخطارات، أو في تبادل الوثائق بين الخصوم أو ممثليهم.¹

3- الاعتماد على الوسيط الإلكتروني:

من أهم الخصائص الاعتماد على الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي، وعبر شبكة الاتصالات الإلكترونية في العموم فإن التقاضي عن بعد لا يختلف من حيث موضوع أو الأطراف عن نظام التقاضي التقليدي، ولكن تختلف من حيث طريقة تنفيذه وكونه يتم باستخدام الوسائط الإلكترونية.

4- سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي الإلكتروني:

تتم عملية إرسال واستلام المستندات والوثائق عبر شبكة الأنترنت دون الحاجة لانتقال الطرفي، و اختصار الزمن وتوفير الجهد وتقليل النفقات وكذلك يؤدي عدم ذهابهم لمقر المحكمة إلى تقليل وامتصاص مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم وارتفاع جودة مستوى الخدمة المقدمة لأطراف الدعوى.

5- إثبات إجراءات التقاضي الإلكتروني:

تعد الكتابة دليلا لإثبات، إذ كانت موقعة يدويا وهذا في المعاملات التقليدية حيث أننا في صدد التقاضي الإلكتروني فإنه إثبات عبر المستند الإلكتروني الذي يتبلور في حقوق طرفي التعاقد، التوقيع الإلكتروني هو الذي يضيف حجة على هذا المستند.

¹ خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الإلكتروني، كنظام معلوماتي بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020، ص 17.

6- استخدام الوسائل الإلكترونية لدفع رسوم ومصاريف الدعوى:

في إطار التطور التقني الذي طال كافة أوجه الحياة، فقد تطورت طرق الإيداع والسحب وأصبحت وسائل الدفع بديلا عن النقود التقليدية، وتطبيق ذلك على إجراءات التقاضي الإلكتروني فإنها تؤدي إلى تسهيل عن طرفي التعاقد.¹

المطلب الثاني: إجراءات وشروط اللجوء للتقاضي الإلكتروني

الفرع الأول: شروط اللجوء للتقاضي الإلكتروني.

إن استخدام آلية التقاضي الإلكتروني يفرض على أي دولة التقيد بمجموعة أو بجملة من الشروط القانونية، خاصة فيما يتعلق بمسألة المساعدة القضائية بين الدول. والجدير بالذكر أن القانون الدولي وضع ثلاثة شروط أساسية (أولا) ، كما أن المشرع الجزائري حدد مجموعة من الشروط القانونية التي يجب توافرها في التقاضي الإلكتروني (ثانيا).

أولا- الشروط القانونية للتقاضي الإلكتروني على المستوى الدولي

بالرجوع إلى أحكام المادة 9 من البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية، نستنتج الشروط الواجب توافرها في التقاضي الإلكتروني التي يمكن لنا تلخيصها في النقاط التالية:²

1- عدم تعارض استخدام تقنية التقاضي الإلكتروني مع قانون الدولة المطلوب منها

التنفيذ

اشترطت الفقرة الثانية من أحكام المادة 9 من البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية، ألا ينطوي استخدام هذه التقنية تعارضا مع المبادئ والقواعد الأساسية لقانون الدولة المضيفة، ومنه فإن لهذه الدولة رفض هذا

¹ خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الإلكتروني، مرجع سابق، ص 17.

² Projet de 24m2 Protocole Additionnel à la Convention Européenne d'entraide judiciaire en matière pénale

الاستخدام إذا قدرت أنه يؤدي إلى إهدار القواعد الأساسية لقانونها الداخلي على اعتبار أن الاختصاص القضائي لا يعود لهذه الدولة.¹

2- توافر الوسائل والإمكانيات التي تساعد الدولة المعنية بالتنفيذ من استخدام وسائل الاتصال في التقاضي

إلى جانب شرط عدم تعارض المحادثات المرئية أو التقاضي الإلكتروني مع القواعد والمبادئ الأساسية للدولة، نجد الشرط الثاني والذي يتمثل في وجوب توافر الإمكانيات والوسائل التي تساعد الدولة على التنفيذ.

تطرت لهذا الشرط الفقرة الثانية من أحكام المادة 9 من البروتوكول الثاني للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية التي تم الإشارة إليها سابقا، التي أقرت صراحة وجوب توافر الوسائل والإمكانيات التقنية والفنية التي تسمح للدولة المنفذة من استخدام آلية التقاضي الإلكتروني. كما أتاحت هذه الفقرة من الاتفاقية إمكانية الرفض لاستخدام هذه التقنية في حال عدم حيازتها لهذه الوسائل والتجهيزات مراعاة للجانب المالي للدولة المنفذة، كما يمكن أن تعرض عليها الدولة الطالبة للتحقيق عن بعد الوسائل الإلكترونية المساعدة لتقديم ما يلزمها من أجهزة ومعدات أو خبرات شخصية من مهندسين أو تقنيين لاستخدام هذه التقنية سواء على سبيل الهبة أو الإعارة.²

3- حصر استخدام آلية التقاضي الإلكتروني في سماع الشهود والخبراء من أقاليم مختلفة

إن المفهوم الشائع للتقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بعد هو أن عملية التقاضي برمتها تستند على التقنيات الحديثة والمتطورة باستعمال شبكة الإنترنت، غير أنه في الواقع غير ذلك إذ تقتصر فقط على سماع الشهود وإفادات الخبراء، حيث يمكن للسلطات القضائية

¹ حسينة شرون، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مداخلة بمناسبة ملتقى وطني حول التقاضي الإلكتروني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2019، ص 7.

² حسينة شرون، مرجع سابق، ص 8

لإحدى الدول المتعاقدة طلب سماع شخص يتواجد على إقليم دولة أخرى متعاقدة، بصفته شاهداً أو خبيراً عبر هذه التقنية الحديثة، وذلك متى أثبت استحالة أو عدم ملاءمة المثل الفعلي لهذا الشخص أمامها، وهذا ما أشارت إليه أحكام الفقرة الثانية من المادة 9 من البروتوكول السالف الذكر . والملاحظ من خلال هذه الفقرة أن مشروع البروتوكول بحصرهم تقنية التقاضي الإلكتروني في سماع الشهود وإفادة الخبراء حتى لا تثير إشكالات قانونية على الصعيد الدولي ومسائل الاختصاص القضائي.¹

ثانياً: شروط التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري

أوجب المشرع الجزائري توافر مجموعة من الشروط القانونية التي يجب مراعاتها عند اللجوء لنظام التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية أو ما يعرف عند المشرع الجزائري بنظام استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المادتين 441 مكرر و 441 مكرر 1. بالرجوع إلى أحكام هاتين المادتين يمكن لنا استخلاص هذه الشروط القانونية في النقاط التالية:

1/ مراعاة ظروف خاصة لاستعمال تقنية المحادثة التقنية عن بعد والتي تتمثل في: حسن سير العدالة، أو الحفاظ على الأمن أو الصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية أو لدواعي احترام مبدأ الآجال المعقولة.²

2/ احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية (ضمانات المحاكمة العادلة).³

¹ حسينة شرون، مرجع سابق، ص 8

² أنظر المادة 441 مكرر / 1، مرجع سابق.

³ أنظر المادة 441 مكرر / 1، مرجع سابق.

3/ يجب أن تتضمن الوسائل المستعملة في المحادثة التقنية عن بعد سرية الإرسال، وكذا أمانته، بالإضافة إلى وجوب تقديم عرض كامل وواضح لمجريات الإجراء المعتمد وحتى تقنية المحادثة التقنية عن بعد.¹

4/ يجب أن تسجل التصريحات على دعامة الكترونية (CD / DVD) لكي تضمن سلامة التصريحات من عبث أو تلف، كما يجب أن ترفق هذه التصريحات المسجلة بملف الإجراءات.²

5/ أخيرا يجب استجواب المتهم غير المحبوس أو سماعه أو إجراء مواجهة بينه وبين غيره في مرحلتين التحقيق القضائي والمحاكمة باستعمال تقنية المحادثة التقنية عن بعد بمقر المحكمة الأقرب من مكان إقامته، حي يتم تلقي تصريحاته بحضور أمين ضبط المحكمة، وبعد تحقق وكيل الجمهورية المختص إقليميا من هويته.³

الفرع الثاني: إجراءات رفع الدعوى الإلكترونية:

يعتبر اللجوء إلى القضاء حق للفرد يطالب الدولة بتوفيره للمواطنين وهو ما يسمى حق التقاضي وعليه فإن الخصومة القضائية لا تبدأ إلا بالمطالبة القضائية أي بتقديم المدعي طلبا للقضاء يستعمل بمقتضاه حقه في التقاضي ويكون هذا الاستعمال لحق التقاضي هو رفع الدعوة للقضاء للنظر فيها ومن هذا المنطلق فإن إجراءات رفع الدعوة المدنية تكون بموجب عريضة افتتاح دعوة وهي التي تخطر المحكمة وتفتح الدعوة وهي عبارة عن عريضة مكتوبة وجوبا حسب المادة 14 ق. إ. إ. م، ويجب أن تكون هذه العريضة موقعة من المدعي أو محاميه أو وكيه كما يجب أن تحمل تاريخ إيداعه.⁴

¹ أنظر المادة 441 مكرر 2 مرجع نفسه.

² أنظر المادة 441 مكرر / 3، مرجع سابق.

³ أنظر المادة 441 مكرر 1/1، مرجع نفسه.

⁴ المادة 14 من قانون الإجراءات الإدارية والمدنية

أما بالنسبة للدعوة الالكترونية تمر بجملة من الإجراءات يمكن تصنيفها :¹

- مرحلة تسجيل الدعوة الكترونيا.

- إجراءات المبلغ القضائية.

- إجراءات المحاكمة.

1- مرحلة تسجيل الدعوة الإلكترونية:

تتيح التقنيات والبرمجيات الحديثة للمدعي رفع الدعوة الكترونيا من دون الحضور الجسدي إلى المحكمة حيث يتم رفع الدعوى الكترونيا من خلال إرسال المستندات الالكترونية وقبولها ، وهو نظام الكتروني خاص يسمح بفتح قنوات بين المتقاضين والمحكمة من خلال النافذة الالكترونية حيث يتم قبول مستندات بطريقة الكترونية وسداد الرسوم القضائية وقبولها بواسطة موظف يختص عبر النافذة الكترونية ويتم تبادل البيانات الالكترونية باستخدام لغة الكمبيوتر بمواصفات قانونية من أجل إنشاء نظام رفع الدعوة الكترونيا بحيث تؤدي إلى توحيد نظم إدارة الدعوة بين المحاكم المختلفة فيطبع المتقاضي رفع دعواه بواسطة حاسوبه الشخصي المتصل بالإنترنت من خلال اتباع الخطوات الإجرائية الآتية:

- الدخول إلى موقع المحكمة الكترونية عبر بوابتها الالكترونية : الذي يمكن الدخول

إليه وتقديم الدعوى فيه مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع.

- يمكن الموقع الالكتروني للمحكمة المدعي توكيل محامي للدفاع عند شكل الكتروني:

عن طريق الربط الالكتروني مع كاتب الضبط المختص فيصدر وكالة بالخصومة بعد إدخال

بياناته المطلوبة وتأكد من هويته عن طريق الربط الالكتروني.

يرفق المحامي بعريضة الدعوة الموقعة الكترونيا من بريده الالكتروني أو رقم هاتفه

لمراسلته الكترونيا وبعد التأكد من جميع المستندات والوثائق المرفقة وتسديد رسوم الدعوة أما

¹ عاشور ميلود، العدالة عبر الأنترنت ماستر تخصص إعلام آلي كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريبيج، الجزائر، 2019، ص 15.

في حالة عدم توكيل المدعى محامي للدفاع عنه فيقوم المدعي بكتابة العريضة ودفع الرسوم الكترونيا وفقا للشروط التي ينص عليها القانون وبعد أن يقوم المدعي أو موكله بإرسال مستندات التقاضي يتم تحويلها إلى موقع خاص بالمحكمة المختصة وموقع الخادم، ويقوم الموظف المختص بالمحكمة باستقبال تلك الوثائق في الوقت واليوم ذاته اللذان دخلت فيهما إلى النظام المعلوماتي للمحكمة ومن هنا يتم احتساب المواعيد القانونية للدعوة.

وللإشارة فإن العريضة المقدمة الكترونيا لا تأخذ بعين الاعتبار إلا بعد بعين الاعتبار إلا بعد التأكد من أنها مقدمة أو منشأة من ذوي الشأن (الصفة الأهلية).

2- إجراءات السلطات القضائية:

بعد استكمال كل الإجراءات يقوم كاتب الضبط المختص بتسجيل الالكتروني للدعوة في سجل الكتروني خاص موجود في قاعدة بيانات لموقع المحكمة ويرسل رسالة بالبريد إلى المتقاضي أو المحامي يفيد بالقبول، أما في حالة عدم القبول فإن الموظف يحدد له سبب ذلك وبيان إجراء صحيح الواجب اتباعه لقبول المستندات مرة أخرى ومثال ذلك عدم تسديد الرسوم القضائية.

3- المرافعة في الدعوى الالكترونية (إجراءات المحاكمة)

في حالة حضور الخصوم وغيابهم في المرافعة الالكترونية من خلال تطبيق المحكمة الالكتروني :

- أصبح بإمكان أطراف الدعوى أو الشخص المطلوب تلقي تصريحاته، في حالة سفره أو بعده الحضور إلى أقرب محكمة لمكان إقامته وحضور الجلسة أو تقديم تصريحاته الكترونيا عبر آلية المحادثة المرئية عن بعد وهو ما نصت عليه المادة 16 من القانون 03-15 إضافة إلى إمكانية تقديم عذره عن عدم حضور موعد الجلسة وذلك عبر البريد الالكتروني للمحكمة أو عبر بوابة المحكمة الكترونيا في الشبكة العالمية ليتمكن القاضي من تحديد موعد آخر أو إبلاغ المدعى عليه بعدم

قبول عذره وتكليفه بالحضور ثم تقوم الحجة على المدعي عليه ويتم الحكم عليه غيابيا في حالة عدم حضوره وهذا يقطع الطريق على المماطلين أو المتملصين.

● الحالة التي لا تستلزم حضور المدعي والمدعى عليه للجلسات وكان المطلوب تقديم مذكرات مكتوبة فإن بإمكانهما الدخول إلى بوابة المحكمة الكترونية من خلال الشبكة العالمية وتقديم تلك المذكرات لإيصالها للقاضي وللأطراف الأخرى من الخصومة تحت إشراف المحكمة وتمكين خصومهم الاطلاع على ذلك.

● إصدار الحكم في دعوى الكترونية: لا يختلف الحكم القضائي عن الحكم بعدي من حيث المفهوم والاشتراط والإلزام والأثر، ولكن ما يميزه عن الحكم العادي فهو استخدام الوسيط الإلكتروني في كل إجراءات الدخول بدءا من تقديم عريضة افتتاح الدعوة وحتى صدور الحكم.

المبحث الثاني: آثار التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية وآفاقه

المطلب الأول: آثار التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية

إن تبني نظام التقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بعد أو ما يعرف بنظام المحكمة الإلكترونية تواجهه الكثير من المخاطر والعيوب والتي من الممكن أن تؤثر سلباً على عملها ويضع حقوق المتقاضين في خطر (فرع أول) ، لكن بالمقابل فإن نظام التقاضي الإلكتروني عموماً ونظام التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية خصوصاً يتميز بمجموعة من المزايا والإيجابيات والقواعد التي تجعلها أفضل بكثير من القضاء العادي والمحاكم القضائية التقليدية (فرع ثان)

الفرع الأول: عيوب التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية

تتعد العيوب والأخطار التي قد تصاحب تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية التي يمكن أن تظهر في مختلف مراحل سير الدعوى العمومية من توجيه الاتهام إلى غاية صدور الأحكام وتنفيذها، ويمكن حصر تلك العيوب في النقاط التالية:¹

- ظهور أعمال القرصنة الإلكترونية على أجهزة الكمبيوتر ومحاولة خرق تلك الأجهزة الإلكترونية.

- انتشار الفيروسات في الأجهزة الإلكترونية، مما قد يؤدي إلى إتلاف كل محتويات برامج الحاسوب من وثائق ومستندات وصور وأدلة الإثبات أو النفي.

- تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني يمس بأهم مبادئ المحاكمة العادلة المتمثل في مبدأ العلانية، لأن نظام المحكمة الإلكترونية يعدم أو يلغي مبدأ علانية الجلسات، حيث تبقى

¹ أسعد فاضل منديل، " التقاضي عن بعد ، دراسة قانونية مجلة الكوفة، العدد 21، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق

أبواب المحكمة مفتوحة كأصل عام أمام الجميع ليحظر المرافعة دون تمييز ويكون رقيباً على أعمال السلطة القضائية.

ومبدأ المواجهة بالدليل الذي يقصد به حضور الخصوم إجراءات المحاكمة الجزائية حتى يرى كل منهم المرافعات وأقوال الشهود، وهم جميعاً متساوون في تقديم أدلتهم الثبوتية، كما أن لكل خصم في الدعوى الجزائية الحق في مناقشة أدلة الإثبات والنفي التي يقدمها الخصوم وكذلك ممثل النيابة العامة.

- في كل الأحوال لا يمكن الاستغناء عن مبدئي العلانية والوجاهية (الحضورية) في المرافعة الجزائية خاصة أمام محكمة الجنايات، ولا يمكن تقبل الاحتكام للحاسوب في إصدار الأحكام والقرارات القضائية في مجال افتراضي بشكل سري وكتابي وغيابي، كأن يتم نقل إجراءات المحاكمة أمام المحامين في قاعة تضم شاشة كبيرة للعرض لضمان علانية المحاكمة.

الفرع الثاني: مزايا التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية

على الرغم من العيوب التي سبق الإشارة إليها في الفرع السابق التي يعترضها نظام التقاضي الإلكتروني، في المقابل فإن نظام التقاضي عن بعد يتميز بمجموعة من المزايا والإيجابيات والتي يمكن لنا تلخيصها فيما يلي:¹

- يتميز ببساطة إجراءات التقاضي واختصار الجهد والوقت، حيث أنه من خلال الحاسب الآلي ولا حاجة للانتقال إلى قاعة المحكمة لحضور جلسات المرافعة والاطلاع على أحكام وقرارات المحكمة أو الحكم الصادر في الدعوى الجزائية ولا حاجة للسفر من بلد إلى آخر الحضور الجلسات وتقديم أدلة الإثبات أو النفي.

- التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية يغلق أبواب التخلف عن حضور جلسات المحاكمة ويقطع الطريق على افتعال الأعذار لكسب الوقت من الخصم المماطل، مما يقلل من صدور

¹ أسعد فاضل مندبل، " التقاضي عن بعد" ، دراسة قانونية، مرجع سابق، ص 108.

الأحكام الغيابية، كما أنه يقلل من تكديس الدعاوى الجزائية ويخفف من المشاحنات والمشاجرات بين الخصوص خاصة في جرائم الأسرة (جرائم الشرف) جرائم القتل مثلا.

- رفع مستوى أداء المحاكم الجزائية، حيث أن نظام المحكمة الجزائية الإلكترونية يجعل سجلات المحكمة أكثر أمانا لأن الوثائق والمستندات الإلكترونية أكثر مصداقية من المستندات العادية الورقية، فمن السهل للخبراء اكتشاف أي تغيير أو تحوير في تلك الوثائق والمستندات بالإضافة إلى سهولة الاطلاع عليها والوصول إليها من أي مكان وفي كل وقت ممكن.

- كما يساعد نظام التقاضي الإلكتروني الجزائي أجهزة المحكمة على التخلص من الأرشيف القضائي الورقي الضخم واستبداله بأرشفة إلكترونية رقمية بسيطة باستعمال أقراص مدمجة ومسح احتياطية منها تتسع لكل المعلومات ولا تشغل إلا حيزا مكانيا بسيطا بدلا من المستودعات الضخمة التي تشغل أماكن واسعة وتسمح آلية عمل المحكمة الإلكترونية بالتدوين الإلكتروني في تسجيل الدعاوى القضائية وتوثيق ادعاءات الخصوم ودفعهم بعبارات الخصوم أنفسهم دون أدنى تدخل من القاضي أو كاتبه في صياغة تلك المذكرات بالاختزال أو الحذف أو التعديل مما يكون له الأثر الكبير في صحة تصور الدعوى الجزائية والوصول إلى حكم سريع فيها.

- يوفر التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية السرية التامة في تداول ملفات الدعوى الجزائية عبر كل مراحلها والمحافظة على المعلومات والأسرار التي يخشى أطراف الدعوى الجزائية من إفشائها على عامة الناس.

- من خلال الاتصال الإلكتروني بين المحكمة الإلكترونية الجزائية ونقابة المحامين يتسنى للمحكمة معرفة ما إذا كان المحامي مسجلا بالنقابة من عدمه والدرجة التي عليها أو أنه قد ألغيت عضويته من النقابة أو تم تعليق عضويته لفترة معينة لارتكابه لإحدى المخالفات المنصوص عليها في القانون الأساسي المنظم لمهنة المحاماة، حيث في بعض الأحيان

يباشر بعض المحامين إجراءات الدعوى القضائية ومن بينها الدعوى الجزائية بعد إلغاء عضويتهم في نقابة المحامين أو إيقافهم وهذا ما يؤدي إلى زعزعة الثقة بين الخصوم ووكلائهم، كما أنه من جهة أخرى يسهل للمحكمة توكيل محامين في إطار المساعدة القضائية لأحد الأطراف الذي لا تسمح له الظروف المادية من توكيل محامي للدفاع عنه.

المطلب الثاني: آفاق التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية في الجزائر

مما لا شك فيه أن هدف المشرع الجزائري من تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بعد هو مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في الوقت الحالي وعصرنة قطاع العدالة كنتيجة حتمية لهذا التطور التكنولوجي.

غير أن تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر وفي مختلف الأجهزة القضائية وفي القطاع الجزائي خصوصا تقابله مجموعة من التحديات (فرع أول) كما أنه هناك مجموعة من العراقيل التي تقف عائقا أمام التطبيق الفعال لهذا النظام القضائي في الجزائر (فرع ثان).

الفرع الأول: التحديات التي تواجه التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية في الجزائر

صحيح أن التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية لها انعكاسات إيجابية على نظام التقاضي ككل كما سبق الإشارة إليه سابقا، غير أن هذه الإيجابيات لا تؤخذ على إطلاقها. فبمجرد تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني ظهرت نقائص يتعين على الجهات القائمة على قطاع العدالة أخذها بعين الاعتبار وتحليلها لإصلاح ما يمكن إصلاحه، حيث تعتبر المحاكمات الجزائية أكثر المجالات التي عرفت جدلا كبيرا فيما يتعلق بالتقاضي الإلكتروني نظرا لحساسيتها وتشعب بعض القضايا الجزائية، ووجوب توفرها على ضمانات قانونية كرسها المشرع الجزائري وجعل توفرها الفيصل في اعتبار المحاكمة الجزائية عادلة وأن

تطبيق التقاضي الإلكتروني فيها اعتبره الكثيرون مساسا بهذه الضمانات، مما يستدعي البحث في هذا الأمر بشيء من التفصيل.¹

الفرع الثاني: صعوبات تطبيق التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية في الجزائر

يواجه نظام تطبيق التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية في الجزائر مجموعة من العراقيل أو الصعوبات، سواء عراقيل تقنية (أولا) أو عراقيل تشريعية (ثانيا).

أولا- الصعوبات التقنية

يمكن تلخيص هذه العراقيل أو الصعوبات في النقاط التالية:²

1/ ضعف انتشار شبكة الإنترنت في معظم مناطق الوطن وخاصة في المناطق الجبلية والمائية، مما يكون سببا رئيسيا في عدم رفع الدعوى الجزائية إلكترونيا.

2/ قد يواجه التقاضي الجزائي مجموعة من الصعوبات التقنية والفنية التي تعترض مسيرة تطور إجراءات التقاضي.

3/ انتشار الفيروسات على أجهزة الحواسيب التي قد يؤدي إلى تدمير محتويات برامج الحاسوب.

4/ ظهور أعمال القرصنة الإلكترونية على أجهزة الكمبيوتر ومحاولة اختراق المواقع الإلكترونية الخاصة بالمحكمة.

5/ ضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الإلكترونية في الدول النامية ومن بينها في الجزائر، مع شعور هذه الدول بأن المعاملات الإلكترونية خطرا يواجه اقتصادياتها.

6/ قلة وندرة المختصين من مهندسين وتقنيين سامين في مجال الاتصالات والبرمجة الإلكترونية.

¹ بن عيرد عبد الغني بوضياف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6 العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2021، ص 21.

² نصيف جاسم محمد عباس، التقاضي عن بعد، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2017، ص 302.

7/ ضعف الإلمام باللغات الأجنبية، إلى جانب ضعف الثقة والأمان بشبكة الإنترنت للتأكد من مصداقية نقل المستندات والكتابة والتوقيع الإلكتروني عبر الوسائط الإلكترونية.

ثانيا - الصعوبات القانونية

يعترض تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني العديد من العقبات القانونية التي يمكننا إيجازها النقاط التالية:

1/ من الناحية الموضوعية

تتمثل الصعوبات التشريعية في عدم وجود قوانين غير كافية أو غير مفعلة تنظم أحكام التقاضي الإلكتروني ويبين مختلف إجراءاته وكيفية تنفيذها وخاصة في الدول النامية، وهذا يحتاج إعادة النظر في كل القوانين إما بتعديلها أو استحداث قواعد تعالج هذه المسألة. والمعلومات المتداولة عبر هذه الوسائط تعتبر سرية وجب حمايتها من الاعتداء بالطرق التقنية والقانونية ولهذا يجب إعداد تشريعات تكفل حماية المستندات والبيانات الخاصة من عبث الغير، بحيث تجرم وتعاقب كل صور التعدي عليها.¹

2/ من الناحية الإجرائية

تتجسد هذه المشكلة في مدى استجابة نظام التقاضي عن بعد ل ضمانات المحاكمة العادلة ومبادئ الإثبات، حيث واجه هذا النظام العديد من المشكلات بخصوص إمكانية مساسه أو خرقه لهذه الضمانات تقبل في هذا الشأن:

أ) الاستعانة بالوسائل الإلكترونية في التقاضي قد ينال في روح القانون ويحرم بذلك المتقاضين من مبادئ العلنية والشفوية والمواجهة بينهم، وهي مبادئ تقوم عليها المحاكمة العادلة، إذ تتطلب هذه الأخيرة تمكين الخصوم والجمهور من حضور جلسات المحاكمة

¹ حايطي فطيمة، " نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات القضاء الرقمي "، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 7، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021، ص 144-145.

ومجابهة كل خصم لخصمه بدليله وحججه شفهيًا تحقيقًا لمبدأ المواجهة وهذا ما لا يتحقق في المحاكمات الإلكترونية.¹

(ب) فقدان مبدأ المساواة بين الخصوم لأن تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني يستدعي أن يمتلك الشخص المعني أجهزة ومعدات وشبكات الأنترنت وهذا راجع للقدرة المالية والوضع المعيشي لكل شخص، إذ نجد أن الأغلبية من المواطنين لا يملكون هذه الوسائل والإمكانيات وهذا ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المحاكمة العادلة.

(ج) الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية يحقق السرعة المطلوبة في الفصل في القضايا وفي المحاكمة العادلة، إلا أن ذلك لا يعني التقليل من بعض الإجراءات وتقاديها، إذ تتطلب المحاكمة العادلة عدة إجراءات من مساواة في نظر الملفات ومواجهة الخصوم وتمكينهم من تخضير الدفاع، وهذا ما يتطلب فترة زمنية قد تتعارض مع فكرة السرعة.²

¹ حايطي فطيمة، مرجع سابق، ص 145.

² مرجع نفسه، ص 145

خلاصة الفصل:

إن موضوع التقاضي عبر شبكة الإنترنت أو ما يصطلح عليه بالتقاضي الإلكتروني كآلية انتهجتها معظم الدول في قطاع العدالة، لما لها من مزايا وإيجابيات على سير الدعوى العمومية، كتخفيف الأعباء على أطراف الدعوى العمومية المحامين القضاة... إلخ، حيث تطرقنا لمفهوم هذه الآلية الحديثة ووسائلها ، ثم عرضنا تجربة الجزائر .

وما يقع على عاتق الدول وبالأخص الجزائر، هو العمل على تحديد الأطراف القانونية الملائمة والمساعدة للعمل بهذا النوع من التقاضي وتشريع نصوص قانونية، وكذا تعديل أخرى، لتسهيل عمل الجهات القضائية والمنظومة القضائية ككل، بما يضمن الحفاظ على حقوق المتقاضي وضمن تحقيق التنمية الشاملة للقطاعات المكونة للدولة والموافقة للبرامج والاستراتيجيات الوطنية المطروحة والمراد تحقيقها مستقبلا.

الفصل الثاني:

مبدأ الوجاهية وضمانات المحاكمة
الجزائية الافتراضية

تمهيد:

من الظروف الاستثنائية التي فرضت على المشرع الجزائري استخدام الوسائل التكنولوجية في مجال العدالة الجنائية الإلكترونية هو جائحة كورونا التي طالت جميع دول العالم ومنها الجزائر، هذه الجائحة التي أجبرت الجزائر على إدخال الوسائل التكنولوجية في القضية الجنائية، وذلك لمنع انتشار فيروس كورونا لحماية جميع أطراف المحاكمة وجميع العاملين في مجال القضاء.

وتحقيقا لهذه الغاية، حدد المشرع الجزائري إجراءات المراقبة أمام مجلس المنافسة، والتي تشبه في معظمها الإجراءات المتبعة أمام الهيئات القضائية، مع خصوصيتها في بعض الحالات نظرا لطبيعة مجال المنافسة كسلطة إدارية مستقلة، ومن أجل ضمان عدالة هذه الرقابة، وقد أحاطها المشرع بمجموعة من الضمانات، يلزم المشرع مجلس المنافسة باحترام مبدأ الوجاهة، وهو أحد أهم متطلبات حقوق الدفاع، من خلال تكريس حق الأطراف في الحصول على المعلومات، الأمر الذي يتطلب بالضرورة الإخطار بالتقرير النهائي. للأشخاص المعنيين مع ضمان حق الوصول إلى الملف.

المبحث الأول: مفهوم مبدأ الوجاهية

الوجاهية مبدأ إجرائي يهدف إلى ضمان العلم بكل عناصر الخصومة، هذا تطبيقاً لمبدأ المساواة بين الأطراف، لذلك فهي ليست غاية في حد ذاتها بل هي أداة تهدف إلى تحقيق مبدأ أسمى هو احترام حقوق الدفاع، الذي يندرج بدوره ضمن إطار المحاكمة العادلة التي أوصت بها مختلف المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، الأمر الذي يجعل من الوجاهية مبدأ قانونياً يقتضي تكريسه في كل فروع القضاء المدني و الجنائي والإداري.¹ وعليه فإن الوصول إلى إعطاء مفهوم شامل لمبدأ المواجهة يقتضي التطرق أولاً إلى تعريفه المطلوب الأول، ثم الوقوف على مختلف العناصر التي تشكل هذه الضمانة الإجرائية بالإضافة إلى البحث في القيمة القانونية لهذا المبدأ (المطلب الثاني).

المطلب الأول : تعريف مبدأ الوجاهية

تعتبر الوجاهية ضماناً إجرائية واجبة في كل الدعاوى سواء الجزائية أو المدنية والإدارية و حتى التأديبية ، و هو ما أنتج تعدداً في مفاهيم هذا المبدأ، وخاصة فيما يتعلق بالتسمية في حد ذاتها، حيث ورد تحت مصطلح " الوجاهية في ظل قانون الإجراءات المدنية الإدارية²، بينما استعمل المشرع مصطلح "المواجهة" و ذلك بموجب قانون الإجراءات و الجزائية الجزائري.³

للقوف على مدلول هذا المبدأ و يجب التطرق إلى تعريفه من الناحية اللغوية (أولاً) ثم نتناول هذا التعريف في الاصطلاح القانوني (ثانياً).

¹ بن اعراب محمد الضمانات الهيكلية و الإجرائية للحق في محاكمة عادلة، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في القانون كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2014 ، ص 223-234.

² المادة 3/3 من القانون رقم 08-08-09 مؤرخ في 25 فيفري 2008 يتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية ج ر عدد 21 صادر في 23 أفريل 2008.

³ الأمر رقم 1566 مؤرخ في 8 يونيو 1966 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، معدل و متمم ج ر عدد 48 صادر في 10 يونيو 1966 ، و الذي جاء تحت عنوان في الاستجواب و المواجهة (المواد من 100 إلى 108).

الفرع الأول: التعريف اللغوي لمبدأ الوجاهية

تعني كلمة وجاهية قابل وجها لوجه و هي مشتقة من المصدر " المواجهة"، و بالتالي فإن الوجاهية تعني "المقابلة"، أو مناقضة الحجة بالحجة، لذلك فإن كلمة وجاهية أو مواجهة في اللغة تحملان نفس المعنى.¹

في اللغة الفرنسية، الوجاهية *Contradictoire* هي مشتقة من الكلمة اللاتينية *Contradictio* والمشتقة بدورها من الفعل *Contradicere* والتي تعني المناقضة والمعارضة، أما كلمة *Contradiction* المستوحاة من القول اللاتيني المشهور *audiatur et altera pars* الذي يعني الحقيقة من مختلف الأطراف، وبالتالي فإن الكلمتان *"contradictoire"* و *"contradiction"* تدلان على نفس المعنى و هو المقابلة و التناقض أو الاختلاف.²

الفرع الثاني: مبدأ الوجاهية في الاصطلاح القانوني

بخلاف قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري وقانون المرافعات المصري اللذين لم يتطرقا لمفهوم مبدأ الوجاهية، فإن المشرع الفرنسي قد خصص القسم السادس من قانون الإجراءات المدنية لهذا المبدأ³، حيث ألزمت المادة 16 من هذا القانون كل من القاضي والخصوم بضرورة احترام هذا المبدأ.

إن عدم تطرق مختلف التشريعات الإجرائية لتعريف مبدأ الوجاهية هو أمر عادي ذلك أن التعاريف ليست من مهمة المشرعين، بل هي مهمة تعود لفقهاء القانون، بينما تتولى القوانين الإشارة إلى المبدأ ، و النص على الإجراءات التي تكفل تكريسه.⁴

¹ بن اعراب محمد المرجع السابق ، ص 232.

² EUDIER Frédérique, Procédures, institution juridiques, Thèse de doctorat, Université de Remes, 2004.p 436

³ القانون رقم 200/2001 المؤرخ في 4 ديسمبر 2001 المعدل والمتمم بالقانون 13/2005 المؤرخ في 03 جانفي 2005 المتضمن قانون الإجراءات المدنية الفرنسية على 4 مواد تنص كلها على مبدأ الوجاهية.

⁴ بن اعراب محمد ، المرجع السابق ، ص 232.

اختلف رجال الفقه حول تحديد مفهوم مبدأ الوجاهية حيث عرفه بعض الفقهاء من خلال الهدف منه (أ) و هو العلم الكامل بالخصومة بينما أورد البعض الآخر تعريفا إجرائيا له (ب).

أ- التعريف من حيث الهدف

يقصد بالوجاهية حسب هذا الاتجاه كافة الإجراءات التي تضمن لجميع الأطراف حق العلم بكل عناصر الخصومة ، القانونية منها و الواقعية و كل الوسائل التي يتمسك بها الطرفان و الحجج المقدمة و التي يجب أن تكون محل علم في كل وقت من أوقات المحاكمة و أن تناقش بكل حرية و أن تكون محل إعلان للطرف الآخر¹.

ب- التعريف الإجرائي لمبدأ الوجاهية

يقصد بالمفهوم الإجرائي لمبدأ الوجاهية، أن كل الإجراءات يجب أن تتم في حضور الخصوم وأن تعلن إليهم كي يستطيعوا في وقت مناسب مناقشتها حتى تحترم حقوق الدفاع.² و عليه فهي تعني حق كل طرف في أن يعلم بكل إجراءات الخصومة القضائية، بما تشتمل عليه من عناصر في مجال الواقع و القانون، أي العلم بالإجراء الذي يتخذ كي تنشأ الخصومة ، و كذلك العلم بكل إجراء يتخذ أثناء السير فيها³.

على ضوء التعاريف السابقة ، يمكن القول أن مبدأ الوجاهية هو مبدأ إجرائي يتضمن حق الخصوم في أن يعلموا علما تاما و في وقت معقول بكافة إجراءات الخصومة، و ما تحتويه من عناصر واقعية وقانونية تجعلهم في وضعية تسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم في ظل المساواة التامة بين الأطراف.⁴

¹ شامي ياسين، مفهوم الوجاهية في الخصومة القضائية ، مجلة المعيار، عدد 14، جوان 2016، ص 61.

² بن اعراب محمد المرجع السابق، ص 4.

³ شامي ياسين، المرجع السابق، ص 63.

⁴ المادة 2/3 من قانون الإجراءات الإدارية والمدنية

المطلب الثاني : عناصر مبدأ الوجاهية

من خلال التعاريف السابقة نجد أن مبدأ الوجاهية يتضمن عنصرين أساسيين هما: حق الأطراف في العلم بكل عناصر القضية، مع ضرورة أن يتحقق هذا العلم في وقت ملائم، والتطرق إلى مدلول مبدأ الوجاهية جعلنا نخلص إلى أن هذه الضمانة الإجرائية تتكون من عنصرين يكمل أحدهما الآخر، حيث يتمثل العنصر الأول في حق الخصم في العلم و الاطلاع على كافة عناصر القضية الفرع الأول غير أن هذا العلم لا يكون فعالاً إلا إذا حصل في وقت ملائم (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الحق في العلم بكافة عناصر القضية

يتمثل عنصر الحق في العلم بكافة عناصر القضية في ضرورة علم الأطراف بكل الإجراءات المتخذة أثناء الخصومة واطلاعهم على ما تحتوي عليه من عناصر¹، وهو ما يوجب على القاضي أن يمنح لكل طرف فرص متساوية للاطلاع على كافة المستندات و الأوراق التي تقدم في القضية حتى يتمكن من مناقشة ما جاء فيها، فأبي وثيقة يعرضها الخصم أو أي دليل يقدمه في الدعوى يجب أن يعرض على جميع الخصوم لمناقشته و إبداء رأيهم فيه، حتى يستطيع القاضي الأخذ به في تكوين رأيه².

الفرع الثاني: الحق في العلم في وقت ملائم

من مقتضيات الحق في الدفاع واجب الإعلام بالخصومة و إعطاء الخصم الوقت اللازم للحضور أمام الجهة التي تنتظر الخصومة ، وهو ما يقتضي أن يحصل هذا العلم في وقت ملائم يسمح لكل طرف من استعمال حقه في الدفع و الطلب و الإثبات و الرد على وسائل الدفاع القانونية و الواقعية و المستندات التي يقدمها الأطراف³.

¹ بن اعراب محمد المرجع السابق، ص 233.

² بن داود حسين فعالية الحق" في الدفاع ودورها في تكريس المحاكمة العادلة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، بجاية المجلد 13 عدد 01، 2016، ص 314

³ بن اعراب محمد المرجع السابق، ص 234

المبحث الثاني: ضمانات المحاكمة الجزائية الافتراضية العادلة

ويقصد بها الضمانات التي يمكن الرجوع بها لمواجهة الخروقات التي يمكن أن تطال آلية عمل المحكمة على اعتبار أن المحكمة تعتمد على حسابات مرتبطة تعطىها عن طريق شبكة داخلية وترتبط هذه الشبكات بالشبكة العنكبوتية عن طريق وسائل اتصال حديثة ومن خلال هذه الشبكات جرى تداول بيانات المحكمة ومعلوماتها على خطورة هذه المعلومات وخصوصيتها وسرية بعضها .

المطلب الأول: الضمانات التقنية للمحاكمة الجزائية الافتراضية

الفرع الأول: سرية البيانات وحمايتها

تعتمد المحكمة الإلكترونية على حاسبات آلية ترتبط ببعضها عن طريق شبكات داخلية، وترتبط هذه الشبكات بالشبكة العنكبوتية عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة ومن خلال هذه الشبكات يجري تداول بيانات المحكمة، ومعلوماتها على خطورة هذه المعلومات وخصوصيتها وسرية بعضها من هنا يعد نظام الحماية المعلوماتية والجنائية لهذه البيانات أحد مقومات المحكمة الإلكترونية، إذ يحقق الثقة والفاعلية في نظام المحكمة الإلكترونية، ويشجع المتقاضين للتعامل معها دون خوف أو تردد.

أولاً- الحماية المعلوماتية:

يقصد بالحماية المعلوماتية أو الفنية أو التكنولوجية اتخاذ تدابير وإجراءات عن طريق وسائل إلكترونية تعطل عملية التعدي على بيانات المحكمة الإلكترونية ومعلوماتها ومقوماتها، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى تحديد مرتكب هذه الأفعال.

أما مظاهر الحماية المعلوماتية فلن نستعرضها جميعاً ، وإنما سنكتفي بإيراد أهمها:¹

¹ بن زيد فتحي، العدالة عبر الأنترنت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، 2021، ص 09.

1- تشفير بيانات المحكمة الإلكترونية ومعلوماتها المتداولة عبر الشبكة: التشفير يعني تحويل الكلمات المكتوبة إلى أرقام أو إلى صورة رقمية لا يمكن معرفة مضمونها ، إلا عن طريق فك الشفرة ذاتها، وذلك بأن يكون لدى المستقبل القدرة على استعادة محتوى الرسالة، وذلك في صورتها الأصلية قبل التشفير، وذلك باستخدام عملية عكسية لعملية التشفير التي تسمى الحل.

2- تأمين خصوصية المعلومات : يقصد بخصوصية المعلومات ألا تُستخدم المعلومات في غير الغرض المرخص به من صاحب المعلومة، لذا يتعين أن يكون لدى المحكمة الإلكترونية وثيقة تسمى- وثيقة خصوصية المعلومات وهذه الوثيقة تحدد الخطوات الواجب اتباعها للحصول على مستويات عالية من الخصوصية.

3- تأمين سرية المعلومات: ويقصد بالتأمين تحقيق الحماية لمحتوى البيانات ضد محاولات التغيير أو لتعديل أو المحو، خلال مراحل تبادل المعاملات والوثائق، مع ضمان التحقق من شخصية المرسل أو المستقبل، ومن قبيل ذلك لا يمكن الحصول على تفاصيل الدعوى إلا من قبل أطرافها، إذ تتولى الجهة القائمة على إدارة الدائرة القضائية إلكترونياً تحديد الأشخاص المصرح لهم بالدخول إلى نظام المعلومات وتسجيل الدعاوى والاطلاع عليها، كالقضاة وموظفي المحكمة والمحامين والخبراء وأطراف الدعوى، وذلك بتزويد هؤلاء باسم مستخدم وكلمة مرور خاصة بكل منهم، لكي يتمكنوا من الاطلاع على أدق التفاصيل في دعواهم، وهذا النظام يضمن منع الأشخاص غير المرخص لهم من اختراق نظام المعلومات، والاطلاع على مستندات الدعوى.

ثانياً - الحماية الجزائية

يقصد بالحماية الجزائية تجريم أي صورة من صور التعدي على بيانات المحكمة الإلكترونية ومعلوماتها وأموالها متى كان هذا التعدي يشكل جريمة في ذاته.

أما أهم صور التعدي الجزائي على بيانات ومعلومات المحكمة الإلكترونية، فيتمثل في التزوير المعلوماتي، ويقصد به تغيير الحقيقة في المحررات أو الوثائق الإلكترونية التابعة للمحكمة الإلكترونية، وهو ما يطلق عليه " الوثيقة المعلوماتية وذلك بنية استعمالها.¹

الفرع الثاني: الإثبات الإلكتروني

يعتبر الإثبات الإلكتروني أو المعلوماتي من أبرز مظاهر الثورة التكنولوجية، ويختلف عن الإثبات التقليدي من حيث التنفيذ، لأنه ينفذ إلكترونياً عن طريق شبكة الإنترنت وبكسبة زر من الحاسوب.²

كما نظم المشرع الجزائري طرق الإثبات في المواد 323 مكرر 1 إلى 350 من القانون المدني³، والمواد من 70 إلى 193 من القانون المدني وإجراءات الإدارية⁴، وتتمثل هذه الطرق في الكتابة، البينة القرائن الإقرار اليمين الخبرة والمعينة، لكنه لم يتطرق لتعريف الإثبات سواء كان تقليدي أو إلكتروني.

أولاً- التوقيع الإلكتروني:

هو إتباع لمجموعة من الإجراءات أو الوسائل التقنية التي يتم استخدامها عن طريق الرموز والشفرات أو الأرقام، يقصد إخراج علامة مميزة لصاحب الرسالة التي نقلت إلكترونياً ويتميز التوقيع الإلكتروني عن التوقيع الكتابي بأن يمكن من خلاله استتباط مضمون المحرر

¹ بن زيد فتحي، مرجع سابق، ص 10.

² كحيل حياة حجية الإثبات الإلكتروني) مجلة البحوث والدراسات القانونية سياسية، العدد تاسع 09 جامعة البليدة 02 الجزائر ص 238- 240.

³ المادة 323 مكرر 1 إلى 350 من القانون المدني، من الأمر 07-005 مؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007، يعدل ويتم الأمر رقم 55-18 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 31.

⁴ أنظر للمواد من 70 إلى 193 من القانون المدني والإجراءات المدنية و الإدارية قانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجريدة الرسمية العدد 15 الصادرة لسنة 2008.

الإلكتروني وتأمينه من التعديل بالإضافة أو الحذف، وذلك بالربط بينه و بين التوقيع الإلكتروني وهناك نوعين من التوقيع الإلكتروني:

- التوقيع الرقمي (الكودي) وذلك عن طريق استعمال عدة أرقام يتم تركيبها يتكون في النهاية كودا خاصا يتم التوقيع به.
 - التوقيع بالقلم الإلكتروني ويتم ذلك عن طريق استخدام قلم إلكتروني حسابي يمكن عن طريقة الكتابة على شاشة الحاسب الآلي باستخدام برنامج مخصص لذلك.
 - أما المشرع الجزائري فقد نص في المادة 327 معدلة فقرة 2 من القانون المدني الجزائري بقوله: ويعتد بالتوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر 1، وباستقراء نصوص القانون الجزائري لا سيما في القانون المدني، نلاحظ أن المشرع لم يتولى المعاملات الإلكترونية التي شاعت وانتشرت خاصة التجارية باستثناء ما جاء في المادة 323 والمادة 327 من القانون المدني¹، والتي تتعلق بالإثبات في صورته الإلكترونية.
- ولقد عرف المشرع الجزائري أيضا التوقيع الإلكتروني في المادة 2 من قانون رقم 04-15²، المتعلق بالقواعد العامة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، بأنه بيانات في شكل إلكتروني، مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى، تستعمل كوسيلة توثيق".

ثانيا - التصديق الإلكتروني:

هي وسيلة فنية آمنة للتحقق من صحة التوقيع أو المحرر، حيث يتم نسبه إلى شخص أو كيان معين عبر جهة موثوق بها أطراف محايد يطلق عليه مقدم خدمات التوثيق أو مورد خدمات التصديق، ويستعمل في التصديق تقنيات حديثة تساهم في معالجة مشاكل

¹ القانون رقم 07-105 المؤرخ في 13 مايو 2007 من القانون المدني. أنظر المادة 323 مكرر 1 إلى 327 منه.

² قانون رقم 04-15 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06.

المحتويات الورقية للوثائق، ولقد عرف التوثيق الإلكتروني بأنه "الإجراءات التي يتم من خلالها خلق الثقة في هوية المستخدم لنظم معلوماتية آلية".

فنظر لكون العديد من المعاملات وهو ما فرض خدمة حلول الكتابة الإلكترونية أو المحرر الإلكتروني محل الكتابة التقليدية و محل التوقيع التقليدي التوقيع الإلكتروني.

المطلب الثاني: ضمانات المحاكمة العادلة ومبدأ الوجاهية

الفرع الأول: ضمانات المحاكمة العادلة في المواد الجزائية.

نص المشرع الجزائري في الفقرة الأولى من المادة الأولى المعدلة بموجب القانون 07-17 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية¹، على أن قانون الإجراءات الجزائية يقوم على مبادئ الشرعية والمحاكمة العادلة، ونصت ذات المادة على مجموعة من المبادئ التي يتعين مراعاتها من السلطة القضائية إزاء فصلها في الملف الجزائي، هذه الضمانات جاء بعضها في الدستور وتحديدا ورد النص عليها في المواد من 163 إلى 169 من المرسوم الرئاسي 442-20 المؤرخ في 30/12/2020 المتضمن التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020²، أما بعضها فقد ورد في قانون الإجراءات الجزائية، ويمكن إجمالها في الآتي:

1- مبدأ المساواة أمام القضاء :

ورد في المادة 165 من التعديل الدستوري لسنة 2020 ، كما نصت عليه كل التعديلات السابقة، ويقصد به تساوي الجميع أمام القضاء من حيث المعاملة دون تمييز أو تحيز.

¹ القانون 17-2017 المؤرخ في 27 مارس 2017 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية العدد 20 مؤرخة في 29 مارس 2017 لسنة 2017 الجزائر.

² المرسوم الرئاسي 442-2017 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتضمن التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 الجريدة الرسمية عدد 82، الجزائر.

2- مبدأي الشرعية والشخصية:

نص عليهما المشرع في المادة 167 من التعديل الدستوري لسنة 2020 وأيضا المادة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية، ويقصد بمبدأ الشرعية بمفهومه الواسع مطابقة الوقائع القانونية (تصرفات قانونية أو وقائع مادية للنصوص القانونية، وهو يشمل في المجال الجزائي شرعية التجريم أي الشرعية الموضوعية والشرعية الإجرائية على حد سواء، أما مبدأ الشخصية فيقصد به تطبيق نص التجريم على مرتكب الفعل دون سواه.

3 مبدأ قرينة البراءة :

تنص المادة الأولى فقرة 02 من قانون الإجراءات الجزائية على مبدأ قرينة البراءة والذي يقصد به أن كل شخص يعتبر بريئا حتى تثبت إدانته بحكم قضائي حائز لقوة الشيء المقضي فيه، وهو مبدأ عالمي كرسته المواثيق والمعاهدات الدولية، والتشريعات الداخلية وقبلها الشريعة الإسلامية ويترتب على مبدأ قرينة البراءة مجموعة من المبادئ الفرعية منها إلقاء عبئ الإثبات على سلطة الاتهام، وتفسير الشك لمصلحة المتهم بناء الإدانة على الجزم واليقين لا الظن والتخمين، والحق في الدفاع.¹

4- مبدأ علنية وشفوية المحاكمة:

تخضع المحاكمة الجزائية لمبدأ العلنية، خلافا لمرحلة التحقيق التي تخضع لمبدأ السرية، كما أن الأصل في المحاكمة الجزائية هو الشفوية عكس الإجراءات المدنية و الإدارية التي تتم كتابة كأصل عام، وان غاية المشرع من إقراره لهذين المبدأين هو تكريس

¹ الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 الذي يتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

حماية أكبر للمتهم و ضمانة لحياد القاضي، و جعل الرأي العام رقيبا عليه ما يجعل هذين المبدأين من أهم ضمانات المحاكمة العادلة.¹

5- حق المتهم في محاكمة سريعة

نصت المادة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية في فقرتها في فقرتها الرابعة على وجوب محاكمة المتهم ضمن آجال معقولة، و يهدف هذا النص و يهدف هذا النص إلى حماية المتهم من التأجيلات المتكررة و غير المبررة، و في هذا الخصوص يكون القاضي ملزما بإعطاء الأولوية للمتهم الموقوف.

6- وجوب تعليل الأحكام الأوامر، القرارات القضائية و قابليتها للطعن:

نصت الفقرة السادسة من قانون الإجراءات الجزائية على وجوب تعليل المقررات القضائية سواء كانت أحكاما أوامر أو قرارات كما نصت الفقرة التي تليها على حق المحكوم عليه في الطعن أمام جهة قضائية عليا، و قد نظم قانون الإجراءات الجزائية طرق الطعن الجزائية، ما يعتبر ضمانا مهمة لحقوق المتهمين.²

الفرع الثاني: بعض تطبيقات التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية

تم استخدام تقنية المحادثة المرئية والذي بلغ عددها خلال السنة الأولى من انطلاقها 153 محاكمة³، و في ربط المقاضاة من المحاكمة العليا و مجلس الدولة بباقي المجالس القضائية و المحاكم و كذا في اللقاءات الدورية بين رؤساء المجالس القضائية و الغرف و النواب

¹ نصيرة غزالي، العربي بن مهدي رزق الله المحاكمة العادلة في القانون الجزائري مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية)، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 04، الجلفة 2019، ص 154.

² المرجع نفسه، ص 155.

³ حسينة شرون، مرجع سابق ص 17.

الفصل الثاني..... مبدأ الوجاهية و ضمانات المحاكمة الجزائية الافتراضية

العامون مع رؤساء المحاكم ووكلاء الجمهورية والقضاة في المناطق النائية التي تبعد عنهم خاصة في الجنوب.¹

ظهرت أولى الصور للتقاضي الإلكتروني في الجزائر يوم 7 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة عن قسم الجرح برئاسة القاضي " بن بوزة عبر الرؤوف ". أما التقاضي الإلكتروني على المستوى الدولي كان يوم 11 يوليو 2016 بين مجلس قضاء المسيلة ومجلس " نانثير " بفرنسا.² كذلك المحاكمة بين مجلس قضاء سطيف ومحكمة " لوار Loire " بفرنسا.³

كما ازدادت نسبة استعمال المحاكمات المرئية عن بعد خلال جائحة كورونا حيث أمر وزير العدل " زغماتي " في قراره في الشهر الثالث من سنة 2020 بـ " استعمال إجراءات المحاكمة عن بعد متى أمكن ذلك. وتوقيف عمليات استخراج المحبوسين من المؤسسات العقابية من طرق قضاة التحقيق إلا في حالات الضرورة القصوى المرتبطة بالتوقيف للنظر وعقلنة اللجوء إلى إجراءات المثل الفوري من طرف وكلاء الجمهورية.⁴

¹ حسينة شرون، مرجع سابق، ص 17.

² المرجع نفسه، ص 17.

³ المرجع نفسه، ص 17.

⁴ بدغيو آمال، عرشوش سفيان، "التقاضي الإلكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة من خلال جائحة كورونا"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، ص 493.

خلاصة الفصل

إن من أهم دعائم قيام المحكمة الإلكترونية هي شبكة الانترنت بحيث تكون فيها إجراءات التقاضي في عالم افتراضي بلا حدود، كما تتميز بالسرعة والدقة والسرية في تبادل الحفاظ على المعلومات، بحيث تخضع لحماية خاصة، ويعتبر الهدف الأساسي من إنشاء المحكمة الإلكترونية هو تحقيق مبدأ العلانية والشفافية في الإجراءات، وبالتالي تحقيق مبدأ العدالة.

إن هذه الضمانات وعلى أهميتها تبقى غير كافية وقاصرة على ضمان محاكمة عادلة مقارنة بالضمانات التي يوفرها القضاء الجزائي، إلا أن هذا النقص قد يكون متعمدا ويمارس تحت غطاء المرونة والسرعة لضمان فعالية مجلس المنافسة.

خاتمة

خاتمة:

مسألة التقاضي عبر الإنترنت، أو ما يسمى بالتقاضي الإلكتروني، كآلية تعتمدها معظم الدول في قطاع العدالة، لما لها من مزايا ومزايا على سير النيابة العامة، مثل تخفيف الأعباء على أطراف الدعاوى العامة، المحامون والقضاة... إلخ، حيث ناقشنا مفهوم هذه الآلية الحديثة ووسائلها، ثم عرضنا تجربة الجزائر.

تقع على عاتق الدول، ولا سيما الجزائر، العمل على تحديد الأطراف القانونية المناسبة والمساعدة في عمل هذا النوع من التقاضي والتشريع بشأن النصوص القانونية، وكذلك تعديل نصوص أخرى، من أجل تسهيل عمل السلطات القضائية والنظام القضائي ككل، بما يضمن الحفاظ على حقوق المتقاضي وضمان تحقيق تنمية شاملة للقطاعات المكونة لحالة البرامج والاستراتيجيات الوطنية المقترحة والمزمع تنفيذها في المستقبل والموافقة عليها.

وتوصلنا إلى النتائج الآتية:

- من أهم ركائز إنشاء المحكمة الإلكترونية شبكة الإنترنت، حيث تجري الإجراءات الخلافية في عالم افتراضي بلا حدود.
- تتميز بالسرعة والدقة والسرية في تبادل الاحتفاظ بالمعلومات، مع مراعاة حماية خاصة.
- الهدف الرئيسي من إنشاء المحكمة الإلكترونية هو تحقيق مبدأ الانفتاح والشفافية في الإجراءات، وبالتالي مبدأ العدالة.

وعليه يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات أهمها:

- ضرورة توفير المتطلبات الفنية والبشرية للمساعدة في تنفيذ وتحديث نظام الفحص عن بعد، وكذلك تجنب تسريع انتشار فيروس كورونا، واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية والوقائية اللازمة.

- كما نوصي بتنظيم دورات تثقيفية وتدريبية مكثفة للعاملين في قطاع العدالة من أجل مواكبة أي تطورات في المجال الإلكتروني وتحقيق جودة العمل القضائي.
- إنشاء بوابة إلكترونية للمحاكم التي تعتمد هذه التقنية لتطوير المعلومات والخدمات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- المراسيم:

1. المرسوم الرئاسي 442-2017 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتضمن التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020 الجريدة الرسمية عدد 82، الجزائر.

ثانياً- القوانين:

1. الأمر رقم 15-66 مؤرخ في 8 يونيو 1966 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، معدل و متمم ج ر عدد 48 صادر في 10 يونيو 19-66 ، و الذي جاء تحت عنوان في الاستجواب و المواجهة (المواد من 100 إلى 108).

2. الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 الذي يتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

3. الأمر 07-005 مؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007، يعدل ويتمم الأمر رقم 55-18 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 31.

4. القانون 15-03 المؤرخ في 1 نوفمبر 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06، الصادرة في 53 فيفري 2015.

5. القانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06.

6. القانون 17-2017 المؤرخ في 27 مارس 2017 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية العدد 20 مؤرخة في 29 مارس 2017 لسنة 2017 الجزائر.

7. القانون رقم 07-105 المؤرخ في 13 مايو 2007 من القانون المدني. أنظر المادة 323 مكرر 1 إلى 327 منه.

8. القانون رقم 200/2001 المؤرخ في 4 ديسمبر 2001 المعدل والمتمم بالقانون 13/2005 المؤرخ في 03 جانفي 2005 المتضمن قانون الإجراءات المدنية الفرنسية على 4 مواد تنص كلها على مبدأ الوجاهية.
9. القانون رقم 09-08-08 مؤرخ في 25 فيفري 2008 يتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية ج ر عدد 21 صادر في 23 أفريل 2008.
10. القانون رقم 09-08 مؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجريدة الرسمية العدد 15 الصادرة لسنة 2008.

ثالثا - الكتب العربية:

1. خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الإلكتروني، كنظام معلوماتي بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020.
2. سنان سليمان الطياري الظهوري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي كلية القانون جامعة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة 2019.
3. منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي ، التحكيم الإلكتروني ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2006.
4. نصيف جاسم محمد عباس، التقاضي عن بعد، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2017.

رابعا - المذكرات:

1. بن أعراب محمد الضمانات الهيكلية و الإجرائية للحق في محاكمة عادلة، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في القانون كلية الحقوق، جامعة سطيف، 2014.

خامسا - المجلات:

1. أسعد فاضل منديل، " التقاضي عن بعد ، دراسة قانونية مجلة الكوفة، العدد 21، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق 2014.
2. بدغيو آمال، عرشوش سفيان، "التقاضي الإلكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة من خلال جائحة كورونا"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية.

3. بن داود حسين فعالية الحق " في الدفاع ودورها في تكريس المحاكمة العادلة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، بجاية، المجلد 13، عدد 01، 2016.
4. بن زيد فتحي، العدالة عبر الأنترنت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، 2021.
5. بن عيرد عبد الغني بوضياف هاجر، التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6 العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2021.
6. ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية مجلة الدراسات القانونية الصادرة عن مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحي فارس بالمدينة الجزائرية، المجلد 5، العدد 2 جوان 2019.
7. حايطي فطيمة، " نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات القضاء الرقمي"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 7، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021.
8. حسينة شرون، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مداخلة بمناسبة ملتقى وطني حول التقاضي الإلكتروني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2019.
9. شامي ياسين، مفهوم الوجاهية في الخصومة القضائية، مجلة المعيار، عدد 14، جوان 2016.
10. عاشور ميلود، العدالة عبر الأنترنت ماستر تخصص إعلام آلي كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2019.
11. كحيل حياة حجية الإثبات الإلكتروني) مجلة البحوث والدراسات القانونية سياسية، العدد التاسع 09 جامعة البليدة 02 الجزائر.
12. لوني نصيرة، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة البويرة الجزائرية، 2021.

13. نصيرة غزالي، العربي بن مهدي رزق الله المحاكمة العادلة في القانون الجزائري
مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية)، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد
04، الجلفة 2019.

14. يوسفى مباركة حنان عكوش، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق
والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، جامعة عمار تليجي الأغواط، الجزائر،
2022.

سادسا- الكتب الأجنبية:

1. EUDIER Frédérique, Procédures, institution juridiques, Thèse de doctorat, Université de Remes, 2004.
2. Projet de 24m2 Protocole Additionnel à la Convention Européenne d'entraide judiciaire en matière pénale

سابعا- المواقع الإلكترونية:

هشام البلاوي، المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادية مجلة رئاسة النيابة العامة،
متوفر على الموقع (<https://a9lami.com>).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعران

مقدمة.....أ

الفصل الأول:

التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية

تمهيد.....4

المبحث الأول: ماهية التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية.....5

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني وخصائصه.....5

الفرع الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني وأساسه القانوني.....5

الفرع الثاني : خصائص التقاضي الإلكتروني.....8

المطلب الثاني: إجراءات وشروط اللجوء للتقاضي الإلكتروني.....10

الفرع الأول: شروط التقاضي الإلكتروني.....10

الفرع الثاني: إجراءات رفع الدعوى الكترونيا.....13

المبحث الثاني: آثار التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية وآفاقه.....17

المطلب الأول: آثار التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية.....17

الفرع الأول: عيوب التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية.....17

الفرع الثاني: مزايا التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية.....18

المطلب الثاني: آفاق التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية في الجزائر.....20

الفرع الأول: التحديات التي تواجه التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية في الجزائر.....20

21	الفرع الثاني: صعوبات تطبيق التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية في الجزائر.....
24	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني:	
مبدأ الوجاهية وضمانات المحاكمة الجزائية الافتراضية	
26	تمهيد.....
27	المبحث الأول: مفهوم مبدأ الوجاهية.....
27	المطلب الأول : تعريف مبدأ الوجاهية.....
28	الفرع الأول: التعريف اللغوي لمبدأ الوجاهية.....
28	الفرع الثاني: مبدأ الوجاهية في الاصطلاح القانوني.....
30	المطلب الثاني : عناصر مبدأ الوجاهية.....
30	الفرع الأول: الحق في العلم بكافة عناصر القضية.....
30	الفرع الثاني: الحق في العلم في وقت ملائم.....
31	المبحث الثاني: ضمانات المحاكمة الجزائية الافتراضية العادلة.....
31	المطلب الأول: الضمانات التقنية للمحاكمة الجزائية الافتراضية.....
31	الفرع الأول: سرية البيانات وحمايتها.....
33	الفرع الثاني: الإثبات الإلكتروني.....
35	المطلب الثاني: ضمانات المحاكمة العادلة ومبدأ الوجاهية.....
35	الفرع الأول: ضمانات المحاكمة العادلة في المادة الجزائية.....
37	الفرع الثاني: بعض تطبيقات التقاضي الإلكتروني في المواد الجزائية.....

39 خلاصة الفصل.
41 خاتمة.
44 قائمة المصادر والمراجع.
49 فهرس المحتويات.

ملخص:

إن من أهم دعائم قيام المحكمة الإلكترونية هي شبكة الأنترنت بحيث تكون فيها إجراءات التقاضي في عالم افتراضي بلا حدود كما تتميز بالسرعة والدقة والسرية في تبادل الحفاظ على المعلومات بحيث تخضع لحماية خاصة ويعتبر الهدف الأساسي من إنشاء المحكمة الإلكترونية هو تحقيق مبدأ العلانية والشفافية في الاجراءات وبالتالي تحقق مبدأ العدالة.

الكلمات مفتاحية: المحكمة الإلكترونية، شبكة الأنترنت، مبدأ العدالة، مبدأ العلانية والشفافية

résumé:

L'un des piliers les plus importants de la mise en place du tribunal électronique est Internet, où les procédures contentieuses se déroulent dans un monde virtuel sans frontières. Il se caractérise également par la rapidité, l'exactitude et la confidentialité dans l'échange d'informations, de sorte qu'il fait l'objet d'une protection particulière. L'objectif principal de l'établissement du tribunal électronique est d'atteindre le principe d'ouverture et de transparence dans les procédures et ainsi d'atteindre le principe de justice

Mots-clés : le tribunal électronique, Internet, le principe de justice, le principe de publicité et de transparence